منهج أصحاب السنن الأربع في تخريج أحاديث فضائل الأعمال

إعداد الباحث:

عبد الرحمن بن سليمان الحصان

الرقم الجامعي (**411113705**)

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى بحث وتحليل المنهج الذي اتبعه أصحاب السنن الأربع (أبو داود، الترمذي، النسائي، وابن ماجه) في تخريج أحاديث فضائل الأعمال. تعتمد البحث على منهجية تحليلية نقدية لفحص الطرق والأسس التي اعتمدها هؤلاء المحدثون في انتقاء وتصنيف الأحاديث التي تبيّن فضائل الأعمال الدينية والدنيوية. تسلط الدراسة الضوء على المعايير التي استخدمها أصحاب السنن في تقييم صحة الأحاديث وضعفها في هذا الباب الخاص، وكيفية تعاملهم مع الأحاديث الضعيفة التي قد تكون مقبولة في فضائل الأعمال وفق شروط معينة. تأتي هذه الدراسة كمساهمة في فهم أعمق لمناهج المحدثين وتطبيقاتهم في أحد الأبواب المهمة في علم الحديث.

الكلمات المفتاحية: أصحاب السنن الأربع تخريج الحديث ,فضائل الأعمال

The Methodology of the Authors of the Four Sunan in Reporting Hadiths on the Virtues of Deeds

Prepared by the Researcher:

Abdulrahman bin Sulaiman Al-Hussan

University Number: 411113705

Abstract:

This study aims to investigate and analyze the methodology employed by the authors of the Four Sunan (Abu Dawud, Al-Tirmidhi, Al-Nasa'i, and Ibn Majah) in extracting and compiling hadiths pertaining to the "Virtues of Deeds" (Fada'il al-A'mal). The research adopts an analytical and critical approach to examine the principles and criteria these prominent Hadith scholars used in selecting, classifying, and evaluating the authenticity of narrations that highlight the merits of various religious and worldly acts. It sheds light on their specific strategies for handling hadiths within this particular genre, including their treatment of weak (da'if) narrations that may be accepted under certain conditions when discussing virtuous actions. This study contributes to a deeper understanding of the applied methodologies of classical Hadith scholars and their nuanced approaches to a crucial branch of Hadith science.

Keywords: The Four Sunan Authors, Hadith Extraction, Virtues of Deeds (Fada'il al-A'mal),

المقدمة

الْحَمدُ للهِ الأوَّل القَدِيم الواحِد الجلِيل الَّذِي ليس لَهُ شَبيه ولا نظِير، أحمَدُهُ حمْدًا يوافي نِعمه ويبلغُ مدى نعمائه، وَأشْهد أَن لَا إِلَّا الله وَحده لَا شريك لَهُ شَهَادَة عَالم بربوبيته عَارِف بوحدانيته، وَأشْهد أَن مُحَمَّدًا عَبده ورسُوله، اصطفاه لوحيه، وختم بِهِ أنبياءه، وجعله حجَّة على جَمِيع خلقه، وبعد:

فإنَّ المتأمِّل في مناهج نُقَّاد السُّنَّة النَّبَويَة -رحمهم الله- يجد أنَّهم قد أصَّلوا قواعد للنَّظر في مرويات كل باب، فوضعوا لكلِّ باب قواعد وضوابط تليق به، وتتماشى مع مضمونه، فشدَّدوا في قبول أحاديث العَقَائِد والأحكام؛ حيث عليها مدار العبادة التي لأجلها خلقوا، وفيها الحساب، وعليها يجزى العباد، والتي انصرفت إليها همَّة الرواة فاهتموا بها وبنقلها.

وتسَامح النُّقَّاد فيما دون ذلك؛ حيث تسامحوا فيما يرويه المبرَّزُون من الرُّواة في كل باب، كمرويَّات التَّفسير في غير الأحكام، ومرويَّات السِّيَر والمغازي، والآداب والفضائل، ومن هنا؛ فقد وقع خلل بيِّن في فَهْم التَّسَاهل المراد في كلام بعض النُّقَّاد لقبول مرويات فضائل الأعمال خاصَّة، فتساهلوا في رواية أحاديث شديدة الضَّعف، والواقع أنَّ الأئمَّة وضعوا قواعد مُنضَبطة لهذا التَّساهل في هذا الباب، وخصوصًا فيما يتعلق بضعف الرُّواة، ومن هؤلاء الأئِمَّة: أصحاب السُّنن الأربع.

وقد جمعت في هذا البحث عددًا من الأمثلة لإعلال روايات الفضائل لبيان منهج أصحاب في قبولهم أحاديث الفضائل وهل الأئمَّة تساهلوا في رواتها أم لا؟

وجعلت عنوان هذه الدِّراسة: **(منهج أصحاب السُنَنِ الأربع في تعاملهم مع مَرْوِيَّاتُ فَضَائِلِ الأعْمَال).**

سائلا المولى -عز وجل- أن يوفقني فيما أصبوا إليه، وأن يجعل عملي هذا خالصًا لوجه الكريم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

❁ **خُطَّةُ الدِّراسَةِ:**

يتكون البحث من: مُقَدِّمة، تمهيد، ومبحثين، خاتمة، فهرس.

- **التَّمْهِيْدُ:** وفيه: التَّعريف بفضائل الأعمال.
- **المبحث الأوَّل:** الإعلال بضعف الرَّاوي.
- **المبحث الثَّاني:** الإعلال بجهالة الرَّاوي.

التَّعريفُ بفضَائِلِ الأَعْمَال:

❖ **الفَضَائِلُ لُغَةً:**

الفَضَائِلُ: جمعُ فَضِيلَة، والفَضْل والفَضِيلة مَعْرُوفٌ: ضدُّ النَّقْص والنَّقِيصَة[1]، والفَضْلُ: الزِّيَادَةُ والخَيْر[2]، ويُقَالُ: الزّيادةُ على الاقتصادِ[3].

ويقال: الفَضْلُ: ابتداءُ إحْسَانٍ بلا عِلَّة[4].

والفَضِيْلَةُ: الدَّرَجَةُ الرَّفِيعَةُ في الفَضْل، والإفْضالُ: الإحْسَانُ[5].

وأمَّا الأعْمَال لغة، فهي: جمع عَمَل، قال ابن منظور: والعَمَل: المِهْنة والفِعْل، وَالْجَمْعُ أَعْمَال، عَمِلَ عَمَلًا، وأَعْمَلَه غَيرهُ واسْتَعْمَلَه، واعْتَمَلَ الرجلُ[6].

وأمَّا التَّعريف الاصطلاحي لفضائل الأعمال: فلم أقف على تعريف للفضائل سوى اجتهادات لبعض الباحثين المعاصرين.

ومن خلال النَّظرِ في الآيات والأحاديث الواردة في الباب، وبناء على التعريف اللغوي فيمكن تعريفها بأنَّها: "التَّرغِيبُ بِعَمَلٍ زَائِدٍ عَلَى الفَرَائِضِ لَهُ أصْلٌ ثَابِتٌ فِي الكِتَابِ والسُّنَّةِ، بِذِكْر ثَوابٍ عَلَيْهِ".

(1) الصحاح للجوهري (3393)، لسان العرب لابن منظور (524/11).
(2) مجمع اللغة لابن فارس (722).
(3) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (559)، تاج العروس للزبيدي (171/30).
(4) التعريفات للجرجاني (167).
(5) المحيط في اللغة للصاحب بن عباد (199/2).
(6) لسان العرب لابن منظور (475/11).

المبحث الأوَّل: الإعلال بضعف الرَّاوي:

من المعلوم أنَّ من أسباب رد الحديث ضعف الراوي، وهو أظهر سبب يعل به النُّقَّاد الحديث، كما أنَّه أكثر سببا أيضًا؛ حيث إنَّ عدالة الرَّاوي وضبطه هما أساس صحة الإسناد للحديث، وقد أعلَّ أصحاب السُّنن عددًا من أحاديث الفضائل بسبب ضعف رواة إسنادها، ونبدأ أوَّلًا بما جاء عن أبي داود في هذا الباب.

فقد أخرج -رحمه الله- في باب: (قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِذَا أُنَاسٌ فِي رَمَضَانَ يُصَلُّونَ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «مَا هَؤُلَاءِ؟»، فَقِيلَ: هَؤُلَاءِ نَاسٌ لَيْسَ مَعَهُمْ قُرْآنٌ، وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ يُصَلِّي، وَهُمْ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«أَصَابُوا، وَنِعْمَ مَا صَنَعُوا».**

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «لَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ بِالْقَوِيِّ»، مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ ضَعِيفٌ"[7].

وكذلك أعلَّ حديث أبي أيُّوب مرفوعًا: **«أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ لَيْسَ فِيهِنَّ تَسْلِيمٌ، تُفْتَحُ لَهُنَّ أَبْوَابُ السَّمَاءِ»**[8].

قال أبو داود عقب تخريجه الحديث: بلغني عن يحيى بن سعيد الْقَطَّانِ، قال: "لَوْ حَدَّثْتُ عَنْ عُبَيْدَةَ بِشَيْءٍ لَحَدَّثْتُ عَنْهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ"، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: عُبَيْدَةُ ضَعِيفٌ[9].

([7]) ح (1377).

([8]) ح (1270).

([9]) هذا فيما نص عليه في مرويات فضائل الاعمال، أمَّا فيما سواها من أحاديث الآداب والمنهيات فكثير، وأورد في هذا المقام عدد من الأمثلة؛ لبيان منهج أبي داود في إعلال أحاديث الأبواب عمومًا، سواء كان ذلك في مرويات الأحكام، أو في الآداب، أو في الفضائل، فمن ذلك ما رواه في بَابِ: مَا جَاءَ فِي التكشُّف عند الحاجة: عن زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ حَاجَةً لَا يَرْفَعُ ثَوْبَهُ حَتَّى يَدْنُوَ مِنَ الْأَرْضِ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -وَهُوَ ضَعِيفٌ- قَالَ أَبُوعِيسَى الرَّمْلِيُّ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بِهِ.

ومن ذلك: ما أخرجه في باب الغسل من الجنابة، قَالَ: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنِي الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهٍ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةً فَاغْسِلُوا الشَّعْرَ، وَأَنْقُوا الْبَشَرَ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهٍ حَدِيثُهُ مُنْكَرٌ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

ومن ذلك ما أخرجه في باب: الدعاء، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَيْمَنَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَسْتُرُوا الْجُدُرَ مَنْ نَظَرَ فِي كِتَابِ أَخِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَإِنَّمَا يَنْظُرُ فِي النَّارِ، سَلُوا اللَّهَ بِبُطُونِ أَكُفِّكُمْ، وَلَا تَسْأَلُوهُ بِظُهُورِهَا، فَإِذَا فَرَغْتُمْ، فَامْسَحُوا بِهَا وُجُوهَكُمْ»، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ كُلُّهَا وَاهِيَةٌ، وَهَذَا الطَّرِيقُ أَمْثَلُهَا وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا».

وقال في بَابِ العَصَبِيَّة: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ السَّرْحِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، يُحَدِّثُ عَنْ سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ الْمُدْلِجِيِّ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «خَيْرُكُمُ الْمُدَافِعُ عَنْ عَشِيرَتِهِ، مَا لَمْ يَأْثَمْ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ ضَعِيفٌ.

وقال في بَابِ: ما جاء في الخِتَان: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدِّمَشْقِيُّ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْأَشْجَعِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَسَّانَ، قَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ الْكُوفِيُّ: عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ، أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تَخْتِنُ بِالْمَدِينَةِ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُنْهِكِي فَإِنَّ ذَلِكَ أَحْظَى لِلْمَرْأَةِ، وَأَحَبُّ إِلَى الْبَعْلِ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رُوِيَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، بِمَعْنَاهُ وَإِسْنَادِهِ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «لَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ وَقَدْ رُوِيَ مُرْسَلًا» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَمُحَمَّدُ بْنُ حَسَّانَ مَجْهُولٌ وَهَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ.

وقال في باب: ما جَاء في جلوس الرَّجُل: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ رُبَيْحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا جَلَسَ احْتَبَى بِيَدِهِ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ شَيْخٌ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.

ومن ذلك إعلاله لحديث أبي أيُّوب مرفوعًا: **«أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ لَيْسَ فِيهِنَّ تَسْلِيمٌ، تُفْتَحُ لَهُنَّ أَبْوَابُ السَّمَاءِ»**[10].

قال أبو داود عقب تخريجه الحديث: بلغني عن يحيى بن سعيد الْقَطَّانِ، قال: "لَوْ حَدَّثْتُ عَنْ عُبَيْدَةَ بِشَيْءٍ لَحَدَّثْتُ عَنْهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ"، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: عُبَيْدَةُ ضَعِيفٌ.

وعبيدة، هو: وهو: عُبَيْدَة بن معتب أَبُو عبد الْكَرِيم وَقيل أَبُو عبد الرَّحْمَن الضَّبِّيّ الْكُوفِي[11]، وهو ضعيف، وقد تغيَّر بأخرة؛ فحديثه في أوَّل أمره خير من حديثه في آخر أمره.

قال ابن حبان: عبيدة بن معتب أبو عبد الكريم، وقد قيل: أبو عبد الرحمن الضبي من أهل الكوفة يروي عن إبراهيم النخعي، كان ممن اختلط بأخرة حتى جعل يحدث بالأشياء المقلوبة عن أقوام أئمة ولم يتميز حديثه القديم من حديثه الجديد فبطل الاحتجاج به.."[12].

([10]) ح (1270).

([11]) الطبقات الكبرى لابن سعد ترجمة (2575)، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال -رواية طهمان- ترجمة (135)، مقدمة صحيح مسلم (27/1)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ترجمة (487)، الضعفاء الكبير للعقيلي ترجمة (1114)، المجروحين لابن حبان ترجمة (798)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ترجمة (3760).

([12]) المجروحين ترجمة (798).

❖ **وأمَّا ما جاء من شواهد لإعلال التِّرمذي -رحمه الله- لأحاديث الفضائل فكثيرة، وقد جاءت على أقسام، وبعدة صيغ، وعليه؛ فسأذكر كل قسم، وأذكر لكل قسم أمثلته؛ حيث إنَّ كتابه كما تقدَّم كتاب معلل يحتاج إلى إمعان في النظر لتتبيَّن طريقته -رحمه الله- ويمكن بعد ذلك الاستدلال على منهجه في قبول أحاديث الضعفاء في الباب.**

فمن خلال سبر إعلال التِّرمذي لعدد من أحاديث الفضائل بسبب ضعف رواتها؛ تبيَّن للباحث أنَّهم على درجات متفاوتة في الضَّعف:

فمنهم شديد الضعف، ومنهم الضعيف، ومنهم الصدوق.

وأمَّا طريقته ومنهجه في الإعلال:

فقد يُعلُّ حديثًا لراوٍ في الفضائل ولا يعل حديثه -لنفس الراوي- في الأحكام، وغيرها.

كما أنَّه قد يعلُّ حديثا لراوٍ في أحاديث في باب الفضائل، وفي غيرها من الأبواب.

ومن منهجه أيضًا أن يعل حديثا في إسناده أكثر من ضعيف فيكتفي بالأشد ضعفًا ثم يروي حديثًا لمن هو أقل ضعفا ويعل حديثه بسببه.

ومن ذلك أيضًا أنَّه يرجح بين روايات الحديث إذا روي بإسنادين، ويعلل ترجيح أحدهما بضعف رواة أحدهما.

وأمَّا طريقته في صيغ عبارات الإعلال لأحاديث:

فمن ذلك أنَّه قد يشير إلى ضعفه بعبارة غير مباشرة، كأن يقول: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلَّا من حديث فلان، أو يقول وهذا حديث غريب إنما نعرفه من حديث فلان، وليس إسناده بالقوي، ولا يعيّن الرَّاوي نصًّا وإنما يشير إليه، ومنهم من أعلَّ حديثه بعبارة: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث فلان، أو يقول: وهذا حديث غريب إنَّمَا نعرفه من حديث فلان، وليس إسناده بالقوي، ولا يعيّن الرَّاوي نصًّا وإنما يشير إليه.

وسيأتي مثال أو أكثر لكل واحد من هذه الأقسام، ومثال أيضًا لطريقته في الإعلال، وفي إطلاقاته عبارات وصيغ التضعيف:

❖ **فأمَّا الرُّواة الذين أعلَّ الترمذي حديثهم لشدة ضعفهم فهم عدد ليس بالقليل، ومنهم:**

الحسين بن قيس الرحبي، الملقَّب: بحنش، حيث روى له حديثًا مرفوعًا عن عكرمة، عن ابن عَبَّاس، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **«مَنْ قَبَضَ يَتِيمًا مِنْ بَيْنِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ الْبَتَّةَ إِلَّا أَنْ يَعْمَلَ ذَنْبًا لَا يُغْفَرُ لَهُ».**

قال التِّرمذي: "وحنش هو حسين بن قَيْس وهو أبو علي الرَّحَبِيُّ، وسليمان التَّيْمِيُّ يقول: حَنَشٌ وهو ضَعِيف عند أهل الحديث.

قلتُ: وحنش، هو: الحسين بن قيس الرحبي، أَبُو عَلِيّ الواسطي، ولقبه حنش[13]، وهو ضعيف بالاتفاق.

([13]) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد مسألة (967-3198)، الضعفاء الصغير للبخاري ترجمة (2892)، أحوال الرجال للجوزجاني ترجمة (162)، العلل الكبير للترمذي (391/1)، الضعفاء والمتروكون للنسائي ترجمة (148)،

ومن هؤلاء الرُّواة: عمر بن أبي خثعم اليمامي، فأعلَّ له أكثر من حديث منها: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، مرفوعًا: **«مَنْ صَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، لَمْ يَتَكَلَّمْ بَيْنَهُنَّ بِسُوءٍ، عُدِلْنَ لَهُ عِبَادَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً»**[14].

قال أبو عيسى: وقد روي عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتا في الجنة.

حديث أبي هريرة حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث زيد بن الحباب، عن عمر بن أبي خثعم.

وسمعت محمد بن إسماعيل: يقول: عمر بن عبد الله بن أبي خثعم منكر الحديث وضعفه جدا.

كما أعلَّ له حديثا يرويه أبو هريرة أيضًا مرفوعًا: قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم: **«مَنْ قَرَأَ: حم الدُّخَانَ فِي لَيْلَةٍ أَصْبَحَ يَسْتَغْفِرُ لَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ»**[15].

هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعمر بن أبي خثعم يضعف.

قال محمد: "هو منكر الحديث".

قلتُ: وعمر، هو: عُمَر بن عَبد اللَّه بن أَبي خثعم اليمامي، وقد ينسب إلى جده، وَقَال بعضهم: عُمَر بْن خثعم، وهو ضعيف.

ومن ذلك إعلاله لأحاديث الحارث الأعور سواء في أحاديث الفضائل أو غيرها من الأبواب، فأخرج له ثلاث أحاديث كلها عن علي بن أبي طالب ﷺ:

الأوَّل: حديث: **«لِلْمُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ سِتٌّ بِالمَعْرُوفِ، يُسَلِّمُ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ، وَيُجِيبُهُ إِذَا دَعَاهُ، وَيُشَمِّتُهُ إِذَا عَطَسَ، وَيَعُودُهُ إِذَا مَرِضَ، وَيَتْبَعُ جِنَازَتَهُ إِذَا مَاتَ، وَيُحِبُّ لَهُ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»**[16].

الثَّاني: ما رواه الحَارِثِ الأَعْوَرِ، عن علي، قَالَ: مَرَرْتُ فِي المَسْجِدِ، فَإِذَا النَّاسُ يَخُوضُونَ فِي الأَحَادِيثِ، فَدَخَلْتُ عَلَى عَلِيٍّ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، أَلاَ تَرَى النَّاسَ قَدْ خَاضُوا فِي الأَحَادِيثِ، قَالَ: أَوَقَدْ فَعَلُوهَا؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: أَمَا إِنِّي قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم يَقُولُ: **«أَلاَ إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ، فَقُلْتُ: مَا المَخْرَجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: كِتَابُ اللهِ، فِيهِ نَبَأُ مَا كَانَ قَبْلَكُمْ، وَخَبَرُ مَا بَعْدَكُمْ، وَحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ، هُوَ الفَصْلُ، لَيْسَ بِالهَزْلِ...»**. الحديث".

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلَّا من حديث حَمْزَةَ الزَّيَّاتِ، وإسناده مجهول، وفي حديث الحارث مقال[17].

ومنها إعلاله لحديث الإفريقي، حيث أخرج في (باب الوضوء عند كل صلاة)، فقال: وقد روي في حديث، عن ابن عمر، عن النَّبِي ﷺ أنه قال: **«مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طُهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ»**[18].

الضعفاء الكبير للعقيل ترجمة (295)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ترجمة (286)، المجروحين لابن حبان ترجمة (222).

(14) السُّنن ح (435).

(15) السُّنن ح (2888).

(16) السُّنن ح (2736).

(17) وكذلك إعلاله لحديث نفيع الأعمى، وفائد بن عبد الرحمن. انظر (479) ح (2648) من كتاب السُّنن.

روى هذا الحديث الأفريقي، عن أبي غطيف، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

حدثنا بذلك الحسين بن حريث المروزي، قال: حدثنا محمد بن يزيد الواسطي، عن الأفريقي.

وهو إسناد ضعيف.

قال علي: قال يحيى بن سعيد القطان: ذكر لهشام بن عروة هذا الحديث، فقال: هذا إسناد مشرقي.

ثمَّ قال بعده بحديثين[19]: ويروى عن الْإِفْرِيقِيّ، عن أبي غُطَيْف، عن ابن عمر، عن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طُهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ»**[20]، وهذا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ وَفِي البَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ وَالعَصْرَ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ».

قلتُ: قوله: وهو إسناد ضعيف، يظهر أنَّه بسبب الإفريقي، فقد نصَّ الترمذي على تضعيفه عند حديث: زِيَادِ بْنِ الحَارِثِ الصُّدَائِيِّ، قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم أَنْ أُؤَذِّنَ فِي صَلاَةِ الفَجْرِ، فَأَذَّنْتُ، فَأَرَادَ بِلاَلٌ أَنْ يُقِيمَ، فَقَالَ: رَسُولُ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم: **«إِنَّ أَخَا صُدَاءٍ قَدْ أَذَّنَ، وَمَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ»**. [21].

قال أبو عيسى: وحديث زياد إنما نعرفه من حديث الأفريقي.

والأفريقي، هو: عبد الرحمن بْن زياد بْن أنعم بن منبه بن النمادة الشعباني، أَبُو أيوب، ويُقال: أَبُو خالد الإفْرِيقيّ، قاضيها، عداده فِي أهل مصر، ضعَّفه جمهور النُّقَّاد، ولم يقوِّي أمره سوى البخاري -رحمه الله-، وسبب تضعيفه أحاديث رفعها لم يرفعها غيره[22].

ومنهم: مُحَمَّد بن أبي حميد فقد أعلَّ أحاديثه الأربعة التي أخرجها، منها اثنان في الفضائل، وهما:

الحديث الأوَّل: ما رواه من طريق: عَبدُ اللهِ بْنُ نَافِعٍ الصَّائِغُ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ بَعْثًا قِبَلَ نَجْدٍ، فَغَنِمُوا غَنَائِمَ كَثِيرَةً، وَأَسْرَعُوا الرَّجْعَةَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِمَّنْ لَمْ يَخْرُجْ: مَا رَأَيْنَا بَعْثًا أَسْرَعَ رَجْعَةً، وَلاَ أَفْضَلَ غَنِيمَةً مِنْ هَذَا البَعْثِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلى الله عَليه وسَلم: «**أَلاَ أَدُلُّكُمْ عَلَى قَوْمٍ أَفْضَلُ غَنِيمَةً وَأَسْرَعُ رَجْعَةً؟ قَوْمٌ شَهِدُوا صَلاَةَ الصُّبْحِ، ثُمَّ جَلَسُوا يَذْكُرُونَ اللهَ، حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَأُولَئِكَ أَسْرَعُ رَجْعَةً، وَأَفْضَلُ غَنِيمَةً**»[23].

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ.

وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ، هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ، وَهُوَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ الأَنْصَارِيُّ المَدِينِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي الحَدِيثِ.

([18]) ح (59).

([19]) وهو حديث سليمان بن بريدة، عن أبيه، قال: كَانَ النَّبِيُّ صَلى الله عَليه وسَلم يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلاَةٍ، فَلَمَّا كَانَ عَامُ الفَتْحِ صَلَّى الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا بِوُضُوءٍ، وَاحِدٍ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّكَ فَعَلْتَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ فَعَلْتَهُ، قَالَ: عَمْدًا فَعَلْتُهُ. ح (61).

قال أَبو عيسى: هذا حديثٌ حسنٌ صَحِيحٌ.

([20]) السنن ح (59).

([21]) ح (199).

([22]) ثمَّ ذكر كلام البخاري حول تقويته لعبد الرحمن بن أنعم، وقال: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم: أن من أذن فهو يقيم.

([23]) السُّنن ح (3561).

الحديث الثَّاني: ما رواه من طريق: عُبَيدُ اللهِ بْنُ عَبدِ المَجِيدِ الحَنَفِيُّ، قَالَ: حَدثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ، قَالَ: حَدثنا مُوسَى بْنُ وَرْدَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلى الله عَليه وسَلم **«التَمِسُوا السَّاعَةَ الَّتِي تُرْجَى فِي يَوْمِ الجُمُعَةِ، بَعْدَ العَصْرِ إِلَى غَيْبُوبَةِ الشَّمْسِ»**[24].

قال أَبو عيسى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ.

وقد رُوِيَ هَذَا الحَدِيثُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلى الله عَليه وسَلم مِن غَيرِ هَذا الوَجهِ.

ومُحَمَّد بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ؛ يُضَعَّفُ، ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ، وَيُقَالُ لَهُ: حَمَّادُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ، وَيُقَالُ: هُوَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ الأَنْصَارِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الحديث[25].

ومنها: ما رواه من طريق: عَبدُ اللهِ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ عَمرِو بنِ شُعَيب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلى الله عَليه وسَلم قَالَ: **«خَيْرُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَخَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»**[26].

هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

وحمَّاد بن أبي حميد هو: محمَّد بن أبي حميد، وهو أبو إبراهيم الأَنْصَارِيُّ المَدِينِيُّ، وليس بالقويّ عند أهل الحديث.

ومنها أيضًا تضعيفه لحديث: **«عَلَيْكُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ، فَإِنَّهُ دَأْبُ الصَّالِحِينَ قَبْلَكُمْ، وَإِنَّ قِيَامَ اللَّيْلِ قُرْبَةٌ إِلَى اللهِ، وَمَنْهَاةٌ عَنِ الإِثْمِ، وَتَكْفِيرٌ لِلسَّيِّئَاتِ، وَمَطْرَدَةٌ لِلدَّاءِ عَنِ الجَسَدِ».**

وهو من رواية أحمد بن منيع، عن أبي النَّضْر بكر بن خنيس، عن محمَّد القرشيّ، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخَوْلانِيّ، عن بلال، أَنَّ رسول الله ﷺ...." الحديث.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث بلال إلا من هذا الوجه، لا يصح من قبل إسناده، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: محمد القرشي هو: محمد بن سعيد الشامي، وهو: ابن أبي قيس، وهو محمد بن حسان[27]، وقد ترك حديثه.

وقد روى هذا الحديث معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

---

(24) السُّنن ح (479).

(25) وأعل له عدد من الأحاديث في غير باب فضائل الاعمال، منها: حديث برويه من طريق: أَبِي عَامِرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم «مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ رِضَاهُ بِمَا قَضَى اللهُ لَهُ، وَمِنْ شَقَاوَةِ ابْنِ آدَمَ تَرْكُهُ اسْتِخَارَةَ اللهِ، وَمِنْ شَقَاوَةِ ابْنِ آدَمَ سَخَطُهُ بِمَا قَضَى اللهُ لَهُ».
هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: حَمَّادُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ، وَهُوَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ المَدِينِيُّ، وَلَيْسَ هُوَ بِالقَوِيِّ عِندَ أَهْلِ الحَدِيثِ.

(26) السُّنَنِ ح (3585).
(27) فهو يغير اسمه وكنيته كثيرا، وقد يكون سبب ذلك الرواة عنه، أو هو بنفسه، وقد ذكرت ذلك مستوفى عند دراسة الحديث.

حدثنا بذلك محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا عبد الله بن صالح، قال: حدثني معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي أمامة، عن رسول الله ﷺ، أنه قال: **«عَلَيْكُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ، فَإِنَّهُ دَأْبُ الصَّالِحِينَ قَبْلَكُمْ، وَهُوَ قُرْبَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ، وَمَكْفَرَةٌ لِلسَّيِّئَاتِ، وَمَنْهَاةٌ لِلإِثْمِ».**

وهذا أصح من حديث أبي إدريس عن بلال[28].

ومن ذلك إعلاله لحديث: **«مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَاسْتَظْهَرَهُ، فَأَحَلَّ حَلَالَهُ، وَحَرَّمَ حَرَامَهُ أَدْخَلَهُ اللَّهُ بِهِ الْجَنَّةَ وَشَفَّعَهُ فِي عَشَرَةٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ كُلُّهُمْ قَدْ وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ»**، بسبب ضعف أحد رواته، حيث قال عقب إخراجه للحديث: هذا حَدِيث غريب لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه وليس له إسناد صحيح، وحفص بن سليمان أبو عمر بَزَّازٌ كُوفِيٌّ يُضَعَّفُ في الحديث.

وأكتفي بما تقدَّم لكثرة أمثلة هذا القسم، وفي الدِّراسة التَّطبيقيَّة عدد كبير لهذا القسم.

وأمَّا أمثلة رواة القسم الثَّاني، وهم الضعفاء:

فمن ذلك إعلاله لحديث يرويه عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي، حيث أخرج له حديثًا من رواية عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«إِنَّ فِي الْجَنَّةِ غُرَفًا تُرَى ظُهُورُهَا مِنْ بُطُونِهَا وَبُطُونُهَا مِنْ ظُهُورِهَا»**، فَقَامَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: لِمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: **«لِمَنْ أَطَابَ الكَلَامَ، وَأَطْعَمَ الطَّعَامَ، وَأَدَامَ الصِّيَامَ، وَصَلَّى بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ»**[29].

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن إسحاق.

وقد تكلم بعض أهل الحديث في عبد الرحمن بن إسحاق هذا من قبل حفظه، وهو كوفي، وعبد الرحمن بن إسحاق القرشي مدني، وهو أثبت من هذا، وكلاهما كانا في عصر واحد.

قلتُ: وعبد الرحمن، هو: عَبْد الرَّحْمَنِ بن إِسْحَاق بن الحارث، أَبُو شَيْبَة الواسطي، ويُقال: الكوفي، ابْن أخت النعمان بْن سعد الأَنْصارِيّ[30]، وهو ضعيف، وقد بيَّن الترمذي حاله بعد تخريجه للحديث، وفرَّق بينه وبين عبد الرحمن بن إسحاق المدني، الرَّاوي عن الزهري.

ومن ذلك أيضًا: ما أخرجه من طريق حُسَيْنٌ الجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم: **«لِكُلِّ شَيْءٍ سَنَامٌ، وَإِنَّ سَنَامَ الْقُرْآنِ سُورَةُ البَقَرَةِ، وَفِيهَا آيَةٌ هِيَ سَيِّدَةُ آيِ القُرْآنِ، آيَةُ الكُرْسِيِّ»**[31].

هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حكيم بن جبير.

([28]) وهو ترجيح نسبي، أي أصح إسنادًا، أمَّا الحديث فالذي يظهر عدم صحته؛ وقد بيَّنت ذلك في الدراسة للحديث، ونصَّ أبو حاتم على ذعف الحديث، وأعلَّ الطريق الثَّاني بالطريق الأوَّل فهو يشير إلى أنَّ أصل الحديث يعود لرواية محمد بن سعيد المصلوب.

([29]) السُّنن ح (1984)..

([30]) الطبقات الكبرى لابن سعد ترجمة (2603)، تاريخ ابن معين -رواية الدوري- ترجمة (1902) ، (3070)، العلل ومعرفة الرجال -رواية ابن عبد الله- (2278) ، (2560)، الضعفاء الصغير للبخاري ترجمة (208)، أحوال الرجال للجوزجاني ترجمة (133)، العلل الكبير للترمذي (71/1)، الضعفاء والمتروكون للنسائي ترجمة (358)، الضعفاء الكبير للعقيلي ترجمة (911)، الجح والتعديل لابن أبي حاتم ترجمة (1001)، المجروحين لابن حبان ح (592)، الكامل في الضعفاء لابن عدي ترجمة (1128)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ترجمة (3754).

([31]) السُّنن ح (2878).

وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير وضعفه.

قلتُ: وحكيم، هو: من حكيم بن جبير نفسه، وليس على من دونه، فحكيم، هو: حكيم بن جبير الأسدي، وقيل: مولى آل الحكم بن أبي العاص الثقفي، الكوفي[32]، وهو ضعيف بالاتفاق.

وأمَّا الأمثلة على إعلاله لأحاديث من رواية الصدوق:

فمنها: ما رواه من طريق مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ الصَّوْمِ أَفْضَلُ بَعْدَ رَمَضَانَ؟ فَقَالَ: «**شَعْبَانُ لِتَعْظِيمِ رَمَضَانَ، قِيلَ: فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: صَدَقَةٌ فِي رَمَضَانَ**»[33].

هذا حديث غريب، وصدقة بن موسى ليس عندهم بذاك القويّ.

ومن ذلك أيضًا إعلاله لحديث أخرجه من رواية: عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، (ح) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْكَرِيمِ الْجُرْجَانِيُّ، عَنْ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ زَاذَانَ، عَنْ سَلْمَانَ رَضِي الله عنه، قَالَ: قَرَأْتُ فِي التَّوْرَاةِ أَنَّ بَرَكَةَ الطَّعَامِ الْوُضُوءُ بَعْدَهُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلى الله عَليه وسَلم، وَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَرَأْتُ فِي التَّوْرَاةِ، فَقَالَ ﷺ: «**بَرَكَةُ الطَّعَامِ الْوُضُوءُ قَبْلَهُ وَالْوُضُوءُ بَعْدَهُ**»[34]، حيث قال: لا نعرف هذا الحديث إلَّا من حديث قيس بن الرَّبيع، وقيس بن الرَّبيع يُضَعَّفُ في الحديث.

وتقدَّم الكلام على إعلال أبي داود لهذا الحديث قريباً، وقد وافقه الترمذي وهذا ممَّا يدل على أنَّ مناهج أئمَّة الحديث متقاربة في قبول أحاديث الفضائل، وإنَّما الخلاف اجتهادي بينهم في ضعف الرواة وضعف المتن كما هو الحال في باقي أحاديث الأبواب.

ومن الأمثلة أيضًا على هذا القسم أيضًا: ما رواه عن: يُوسُفُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَاللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ سُوقَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«مَنْ عَزَّى مُصَابًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ».**

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ [35]مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ، وَرَوَى بَعْضُهُمْ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ مَوْقُوفًا، وَلَمْ يَرْفَعْهُ"، وَيُقَالُ: أَكْثَرُ مَا ابْتُلِيَ بِهِ عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ بِهَذَا الحَدِيثِ نَقَمُوا عَلَيْهِ".

وهذا الإعلال من أبي عيسى من أظهر الأمثلة على بيان منهجه خاصَّة، ومنهج أئِمَّة النَّقد عامَّة في مسألتي: الاستدلال على ضعف الرَّاوي؛ بسبب روايته أحاديث منكرة، بل لو حدث بحديث واحد منكرا لأفسد روايته جميعًا كما ذكر التِّرمذي عقب إخراجه الحديث.

ومسألة منهج عامَّة أئمَّة الحديث في عدم قبول الحديث في الفضائل؛ لنكارة متنه وتضعيف الرَّاوي للحديث وإعلال بقيَّة مرويَّاته كما نصَّ عليه التِّرمذي، فإطلاق القول إذن أنَّ الأئمَّة أو أكثرهم متفقون على قبول أحاديث الضعيف في مرويات الفضائل فيه نظر، بل هو خطأ ظاهر، ومن تأمَّل صنيع أئمَّة

([32]) تاريخ ابن معين -رواية الدوري- ترجمة (1363)، العلل ومعرفة الرجال لأحمد -رواية ابن عبد الله- ترجمة (798)، الضعفاء الصغير للبخاري ترجمة (84)، أحوال الرجال ترجمة (21)، الضعفاء والمتروكون للنسائي ترجمة (129)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ترجمة (873).

([33]) السُّنَنِ ح (663).

([34]) ح (1846).

([35]) السُّنن ح (1073).

النقد كشعبة كما سيأتي في الحديث الأوَّل من الدِّراسَة التَّطبيقيَّة، وأسئلة الترمذي لأبي عبد الله البخاري عن أحاديث في الفضائل وإعلاله لكثير منها سواء بضعف رواتها، أو نكارة متونها، أو إرسالها، أو وقفها، أو انقطاع إسنادها[36].

❖ **وأمَّا الرُّواة الذين انتقد أحاديثهم في روايات فضائل الأعمال ولم ينتقد رواياتهم في غير الفضائل، فيمكن التمثيل لهم بما يلي:**

من ذلك إعلاله لحديث: **«العَامِلُ عَلَى الصَّدَقَةِ بِالحَقِّ، كَالغَازِي فِي سَبِيلِ اللهِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ».**

حيث رواه بإسنادين، فقال: يَزِيدُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ (ح) وحَدثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدثنا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم يَقُولُ: **«العَامِلُ عَلَى الصَّدَقَةِ بِالحَقِّ، كَالغَازِي فِي سَبِيلِ اللهِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ».**

قال أَبو عيسى: حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَيَزِيدُ بْنُ عِيَاضٍ ضَعِيفٌ عِندَ أَهْلِ الحَدِيثِ، وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسحَاقَ أَصَحُّ[37].

فهنا الشيخ أعلَّ الإسناد الأوَّل؛ بسبب يزيد بن عياض، وجعل إسناد محمد بن إسحاق أصح، والحديث في فضائل الأعمال.

وأخرج حديثًا في: (بَابٌ فِي التَّسْمِيَةِ عِندَ الوُضُوءِ)، قال: حَدثنا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، وَبِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ العَقَدِيُّ البَصْرِي، قَالاَ: حَدثنا بِشْرُ بْنُ المُفَضَّلِ، عَنْ عَبدِ الرَّحمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ، عَنْ أَبِي ثِفَالٍ المُرِّيِّ، عَنْ رَبَاحِ بْنِ

---

(36) وهي كثيرة جدًّا أذكر طرفًا منها هنا ما يتبيّن به المراد، فمن ذلك: ما رواه التِّرمذي ح (784): (بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ شَهْرِ رَمَضَانَ):
قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ بْنِ كُرَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا كَانَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ صُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ، وَمَرَدَةُ الجِنِّ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ، فَلَمْ يُفْتَحْ مِنْهَا بَابٌ، وَفُتِّحَتْ أَبْوَابُ الجَنَّةِ، فَلَمْ يُغْلَقْ مِنْهَا بَابٌ، وَيُنَادِي مُنَادٍ: يَا بَاغِيَ الخَيْرِ أَقْبِلْ، وَيَا بَاغِيَ الشَّرِّ أَقْصِرْ، وَلِلَّهِ عُتَقَاءُ مِنَ النَّارِ، وَذَلِكَ كُلُّ لَيْلَةٍ". وَفِي البَابِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَسَلْمَانَ.
حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنِ الأَعمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ.
وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ هَذَا الحَدِيثِ، فَقَالَ: حَدثنا الحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، قَالَ: حَدثنا أَبُو الأَحْوَصِ، عَنِ الأَعمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَوْلَهُ: إِذَا كَانَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَذَكَرَ الحَدِيثَ.
قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا أَصَحُّ عِندِي مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ.
ومن ذلك أيضًا: ما أخرجه التِّرْمذي ح (739): (بَابُ مَا جَاءَ فِي لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ).
قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: فَقَدْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَيْلَةً فَخَرَجْتُ، فَإِذَا هُوَ بِالبَقِيعِ، فَقَالَ: «أَكُنْتِ تَخَافِينَ أَنْ يَحِيفَ اللهُ عَلَيْكِ وَرَسُولُهُ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي ظَنَنْتُ أَنَّكَ أَتَيْتَ بَعْضَ نِسَائِكَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْزِلُ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَغْفِرُ لِأَكْثَرَ مِنْ عَدَدِ شَعْرِ غَنَمِ كَلْبٍ» وَفِي البَابِ عَنْ أَبِي بَكرٍ الصِّدِّيقِ.: «حَدِيثُ عَائِشَةَ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ الحَجَّاجِ»،
وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يُضَعِّفُ هَذَا الحَدِيثَ، وقَالَ: يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُرْوَةَ، وَالحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ".
(37) انظر السنن ح (645).

عَبدِ الرَّحمَنِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ حُوَيْطِبٍ، عَنْ جَدَّتِهِ، عَنْ أَبِيهَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم، يَقُولُ: **«لاَ وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ»**[38].

ثمَّ أخرجه من طريق آخر، فقال: حدثنا الحسن بن علي الحلواني، حدثنا يزيد بن هارون، عن يزيد بن عياض، عن أبي ثفال المري، عن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب، عن جدته بنت سعيد بن زيد، عن أبيها، عن النَّبي ﷺ، مثله. انتهى.

قلتُ: فلم يشر الترمذي هنا لضعف يزيد بن عياض؛ علما أنَّه نقل عن الإمام أحمد أنَّه لا يوجد لهذا الحديث إسناد جيد.

ومن ذلك أيضًا: ما أخرجه من طريق حُسَيْنٌ الجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم: **«لِكُلِّ شَيْءٍ سَنَامٌ، وَإِنَّ سَنَامَ الْقُرْآنِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَفِيهَا آيَةٌ هِيَ سَيِّدَةُ آيِ الْقُرْآنِ، آيَةُ الْكُرْسِيِّ»**[39].

هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حكيم بن جبير.

وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير وضعفه.

وسبب تضعيف شعبة لحكيم بن جبير هو ما رواه الترمذي وغيره من طريق شَرِيكٌ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبدِ الرَّحمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم: **«مَنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَسْأَلَتُهُ فِي وَجْهِهِ خُمُوشٌ، أَوْ خُدُوشٌ، أَوْ كُدُوحٌ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا يُغْنِيهِ؟ قَالَ: خَمْسُونَ دِرْهَمًا، أَوْ قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ»**.

وفي الباب عن عبد اللهِ بن عمرو.

قال أَبو عيسى: حديث ابن مسعود حديث حسن.

وقد تَكَلَّم شعبة في حكيم بن جبير، من أجل هذا الحديث.

قلتُ: فهنا أعلَّ الترمذي حديث حكيم بن جبير في الحديثين ولم يفرّق بينهما، رغم أنَّ الحديث الأوَّل لا يترتب عليه فضل من كسب حسنات أو محو سيئات، بل غاية ما فيه بيان فضل سورة من كتاب الله وإحدى آيها وهي آية الكرسي، وقد ورد في فضلهما أحاديث ثابتة صحيحة[40].

([38]) السنن ح (25)، ثمَّ علَّق عليه بقوله: وفي الباب، عن عائشة، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وسهل بن سعد، وأنس.
قال أبو عيسى: قال أحمد بن حنبل: لا أعلم في هذا الباب حديثا له إسناد جيد.
وقال إسحاق: إن ترك التسمية عامدا أعاد الوضوء، وإن كان ناسيا أو متأولا أجزأه.
قال محمد بن إسماعيل: أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن.
قال أبو عيسى: ورباح بن عبد الرحمن، عن جدته، عن أبيها، وأبوها سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل.
وأبو ثفال المري؛ اسمه ثمامة بن حصين.
ورباح بن عبد الرحمن؛ هو أبو بكر بن حويطب، منهم من روى هذا الحديث، فقال: عن أبي بكر بن حويطب، فنسبه إلى جده.

([39]) السُّنن ح (2878).

([40]) هذا وقد ورد في فضل سورة البقرة ما جاء عند مسلم ح (780)، من حديث أبي هريرة، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ مَقَابِرَ، إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْفِرُ مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي تُقْرَأُ فِيهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ».

ومن أمثلة من أعلَّ حديثهم في أحاديث في باب الفضائل، وفي غيرها من الأبواب:

فمن ذلك ما أخرجه في بابِ: مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّدَقَةِ:

فقال: حَدثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدثنا صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ صَلى الله عَليه وسَلم: أَيُّ الصَّوْمِ أَفْضَلُ بَعْدَ رَمَضَانَ؟ فَقَالَ: «شَعْبَانُ، لِتَعْظِيمِ رَمَضَانَ، قال: فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: صَدَقَةٌ فِي رَمَضَانَ».[41].

قال أَبو عيسى: هذا حديث غريب، وصدقة بن موسى ليس عندهم بذاك القوي.

وأخرج في بَابِ: ما جاء فِي تَوْقِيتِ تَقْلِيمِ الأَظْفَارِ وَأَخْذِ الشَّارِبِ:

قَالَ: حَدثنا إِسحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حدثنَا عَبدُ الصَّمَدِ، قَالَ: حَدثنا صَدَقَةُ بْنُ مُوسَى، أَبُو مُحَمَّدٍ، صَاحِبُ الدَّقِيقِ، قَالَ: حَدثنا أَبُو عِمْرَانَ الجَوْنِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلى الله عَليه وسَلم، **«أَنَّهُ وَقَّتَ لَهُمْ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً تَقْلِيمَ الأَظْفَارِ، وَأَخْذَ الشَّارِبِ، وَحَلْقَ العَانَةِ»**[42].

حَدثنا قُتَيبَةُ، قَالَ: حَدثنا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الجَوْنِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: "وَقَّتَ لَنَا رَسُولُ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم فِي قَصِّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمِ الأَظْفَارِ، وَحَلْقِ العَانَةِ، وَنَتْفِ الإِبْطِ، أَلَّا نَتْرُكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا".

هذا أصح من الحديث الأَوَّل، وصدقة بن موسى ليس عندهم بالحافظ.

قلتُ: فهذا الشيخ -رحمه الله- أعلَّ الرواية الأولى لحديث توقيت قص الأظافر ونتف الإبط؛ بسبب رواية صدقة بن موسى، وهو صدوق كما تقدَّم، عند ذكر الأمثلة ممَّا يدل على أنَّ الترمذي -رحمه الله- لا يفرِّق بين رواة أحاديث الفضائل وغيرها من الأبواب سواء كانت أحاديث أحكام كهذا الحديث او غبرها من الأبواب، والله أعلم.

❖ مثال إعلال الترمذي لحديث فيه أكثر من ضعيف فيعله بالأشد ضعفًا، ثم يروي حديثًا في إسناده من هو أقل ضعفًا فيعله بسببه.

فمن ذلك ما أخرجه الترمذي من طريق: أَبي النَّضْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ خُنَيْسٍ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَا أَذِنَ اللَّهُ لِعَبْدٍ فِي**

وورد في آية الكرسي حديثين صحيحين، الأوَّل: حديث أبي هريرة، قَالَ: وَكَّلَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ، فَأَتَانِي آتٍ، فَجَعَلَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ، فَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَصَّ الحَدِيثَ، فَقَالَ: إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الكُرْسِيِّ، لَنْ يَزَالَ مَعَكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ، وَلاَ يَقْرَبُكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ، ذَاكَ شَيْطَانٌ» البخاري ح (5010).

والحديث الثَّاني، أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَبَا الْمُنْذِرِ، أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟» قَالَ: قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «يَا أَبَا الْمُنْذِرِ أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟» قَالَ: قُلْتُ: {اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ} [البقرة: 255]. قَالَ: فَضَرَبَ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: «وَاللهِ لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ» أخرجه مسلم ح (810).

(41) السُنن ح (663).

(42) السُّنن ح (2758).

شَيْءٍ أَفْضَلَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يُصَلِّيهِمَا، وَإِنَّ البِرَّ لَيُذَرُّ عَلَى رَأْسِ العَبْدِ مَا دَامَ فِي صَلاَتِهِ، وَمَا تَقَرَّبَ العِبَادُ إِلَى اللهِ بِمِثْلِ مَا خَرَجَ مِنْهُ»[43].

قَالَ أَبُو النَّضْرِ: يَعْنِي القُرْآنَ.

هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

وبكر بن خنيس قد تكلم فيه ابن المبارك، وتركه في آخر أمره.

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، عَنِ العَلاَءِ بْنِ الحَارِثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّكُمْ لَنْ تَرْجِعُوا إِلَى اللهِ بِأَفْضَلَ مِمَّا خَرَجَ مِنْهُ يَعْنِي القُرْآنَ»**[44].

ومن ذلك أيضًا أنَّه يرجح بين روايات الحديث إذا روي بإسنادين، ويعلل ترجيح أحدهما بضعف رواة أحدهما.

ومثال ذلك: ما أخرجه التِّرمِذي عن نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الجَهْضَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الهَيْثَمُ بْنُ الرَّبِيعِ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحٌ الْمُرِّيُّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ أَيُّ العَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللهِ؟ قَالَ: **«الحَالُّ الْمُرْتَحِلُ. قَالَ: وَمَا الحَالُّ الْمُرْتَحِلُ؟ قَالَ: الَّذِي يَضْرِبُ مِنْ أَوَّلِ القُرْآنِ إِلَى آخِرِهِ كُلَّمَا حَلَّ ارْتَحَلَ»**[45].

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، لا نعرفه عن ابن عباس إلا من هذا الوجه، وإسناده ليس بالقوي.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحٌ الْمُرِّيُّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قال أبو عيسى: وهذا عندي أَصَحُّ من حديث نَصْرِ بن عَلِيٍّ عن الهَيْثَم بن الرَّبِيع.

قلتُ: والإسناد الأوَّل ليس فيه راو ضعيف سوى الهيثم بن ربيع، وقد أشار إلى ذلك الترمذي عقب تخريجه.

ومن ذلك أيضًا: ما أخرجه في باب: مَا جَاءَ مَا يُقْرَأُ فِي رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ.

قال: حَدثنا أَبُو مُصْعَبٍ المَدَنِيُّ، قِرَاءَةً، عَنْ عَبدِ العَزِيزِ بْنِ عِمْرَانَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبدِ اللهِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم قَرَأَ فِي رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ بِسُورَتَيِ الإِخْلاَصِ: {قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ}، وَ {قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ}.

ثمَّ قال: حَدثنا هَنَّادٌ، قَالَ: حَدثنا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ بِـ {قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ}، وَ {قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ}.

قال أَبو عيسى: وهذا أَصَحُّ من حدِيث عبد العزيز بن عمران.

---

(43) السُّنن ح (2911).
(44) السُّنن ح (2911).
(45) السُّنن ح (2748).

وحديث جعفر بن محمد، عن أبيه في هذا أصح من حديث جعفر بن محمد عن أبيه، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعبد العزيز بن عمران ضعيف في الحديث.

❖ وأمَّا أمثلة الصيغ التي أعلَّ بها التِّرمذي بعض أحاديث الباب:

فمن ذلك أنَّه كثيرا ما يعلُّ الأحاديث بالغرابة والإشارة بتفرّد راو بالإسناد وهذا ليس مختصًا بأحاديث الباب كما هو معلوم.

ومن الأمثلة على هذا المنهج عند الترمذي إعلاله لحديث يرويه من طريق: ابن أبي فُدَيْك، عن عبد الرَّحْمَن بن أبي بكر المُلَيْكِيّ، عن زُرَارَةَ بن مصعب، عن أبي سلمة، عن أبي هُرَيْرَة، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«مَنْ قَرَأَ حم المُؤْمِنَ إِلَى {إِلَيْهِ المَصِيرُ} [غافر: 3] وَآيَةَ الكُرْسِيِّ حِينَ يُصْبِحُ حُفِظَ بِهِمَا حَتَّى يُمْسِيَ، وَمَنْ قَرَأَهُمَا حِينَ يُمْسِي حُفِظَ بِهِمَا حَتَّى يُصْبِحَ».**

قال أبو عيسى: "هذا حديث غريب، وقد تَكَلَّم بعض أهل العلم في عبد الرَّحمن بن أبي بكر بن أبي مُلَيْكَةَ المُلَيْكِيّ من قِبَل حفظه".

وأخرج حديثًا أيضًا من طريق إسرَائِيل، عن عبد الرَّحمن بن أبي بكر، وهو المُلَيكِيُّ، عن موسى بن عُقبَة، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: **«مَا سُئِلَ اللهُ شَيئًا أَحَبَّ إِلَيهِ مِن أَن يُسأَلَ العَافِيَةَ».**

هذا حديث غريب، لا نعرفه من هذا الوجه إلَّا من حديث عبدِ الرَّحمن بن أبي بكر الْمُلَيكِيّ.

ومن ذلك ما أخرج من طريق عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عَبدِ الرَّحمَنِ بْنِ إسحَاقَ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ سَعدٍ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: سَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: أَيُّ شَهْرٍ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصُومَ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ، فقَالَ لَهُ: مَا سَمِعْتُ أَحَدًا يَسْأَلُ عَنْ هَذَا، إِلَّا رَجُلاً سَمِعْتُهُ يَسْأَلُ رَسُولَ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم، وَأَنَا قَاعِدٌ عِندَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيُّ شَهْرٍ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصُومَ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ، قَالَ: إِنْ كُنْتَ صَائِمًا بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ فَصُمُ المُحَرَّمَ، فَإِنَّهُ شَهْرُ اللهِ، فِيهِ يَوْمٌ تَابَ فِيهِ عَلَى قَوْمٍ, وَيَتُوبُ فِيهِ عَلَى قَوْمٍ آخَرِينَ.

قال أَبو عيسى: هذا حديثٌ حسنٌ غَرِيبٌ.

قلتُ: والذي يظهر للباحث أنَّ التِّرمذي يشير إلى صحة المتن في قوله حسن، حيث أخرج مسلم بمعناه من حديث أبي هريرة قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«أَفْضَلُ الصِّيَامِ، بَعْدَ رَمَضَانَ، شَهْرُ اللهِ الْمُحَرَّمُ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ، بَعْدَ الْفَرِيضَةِ، صَلَاةُ اللَّيْلِ»**[46].

وقوله غريب، هو: لتفرد عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي بهذا الإسناد، وقد أعلَّ الترمذي حديثًا لعبد الرحمن بن إسحاق، وهو: حديث علي ﷺ مرفوعًا: **«إِنَّ فِي الجَنَّةِ غُرَفًا تُرَى ظُهُورُهَا مِنْ بُطُونِهَا وَبُطُونُهَا مِنْ ظُهُورِهَا»**، فَقَامَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: لِمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: **«لِمَنْ أَطَابَ الكَلَامَ، وَأَطْعَمَ الطَّعَامَ، وَأَدَامَ الصِّيَامَ، وَصَلَّى بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ»**[47].

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلَّا من حديث عبد الرَّحمن بن إسحاق، وقد تَكَلَّم بعض أهل الحديث في عبد الرَّحمن بن إسحاق هذا من قبل حفظه، وهو كوفي[48].

---

(46) السُّنن ح (1163).

(47) السُّنن ح (2527).

(48) ومن أحاديث عبد الرحمن أيضًا: ما رواه التِّرمذي من طريق: مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، قَالَ: حَدثنا عَبدُ الرَّحمَنِ بْنُ إسحَاقَ، عَنِ القَاسِمِ بْنِ عَبدِ الرَّحمَنِ، هُوَ ابْنُ عَبدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «حَدَّثَ رَسُولُ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم عَنْ لَيْلَةِ أُسْرِيَ بِهِ، أَنَّهُ لَمْ يَمُرَّ عَلَى مَلَإٍ مِنَ المَلَائِكَةِ إِلَّا أَمَرُوهُ أَنْ مُرْ أُمَّتَكَ بِالحِجَامَةِ». ح (2052)

وقريب منه إعلاله لحديث رواه التِّرمِذي من طريق نَهَّاسِ بْنِ قَهْمٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللهِ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ، يَعْدِلُ صِيَامُ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا بِصِيَامِ سَنَةٍ، وَقِيَامُ كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْهَا بِقِيَامِ لَيْلَةِ القَدْرِ**».

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ...، ثمَّ قال: وَقَدْ تَكَلَّمَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ فِي نَهَّاسِ بْنِ قَهْمٍ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ"[49].

هذا حديث حسن غريب، من حديث ابن مسعود.

وكذلك ما رواه من طريق: عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عَبدِ الرَّحمَنِ بْنِ إسحَاقَ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ سَعدٍ، عَنِ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم: «شِعَارُ المُؤْمِنِينَ عَلَى الصِّرَاطِ، رَبِّ سَلِّمْ سَلِّمْ». ح (2432).

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبدِ الرَّحمَنِ بْنِ إسحَاقَ.

ومنها ما رواه من طريق: أَبِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدثنا عَبدُ الرَّحمَنِ بْنُ إسحَاقَ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ سَعدٍ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم: «إِنَّ فِي الجَنَّةِ لَسُوقًا مَا فِيهَا شِرَى وَلاَ بَيْعٌ، إِلَّا الصُّوَرَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، فَإِذَا اشْتَهَى الرَّجُلُ صُورَةً دَخَلَ فِيهَا». ح (2550).

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

حَدثنا هَنَّادٌ، وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، قَالاَ: حَدثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدثنا عَبدُ الرَّحمَنِ بْنُ إسحَاقَ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ سَعدٍ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم: «إِنَّ فِي الجَنَّةِ لَمُجْتَمَعًا لِلْحُورِ العِينِ، يُرَفِّعْنَ بِأَصْوَاتٍ لَمْ يَسْمَعِ الخَلاَئِقُ مِثْلَهَا، يَقُلْنَ: نَحْنُ الخَالِدَاتُ فَلاَ نَبِيدُ، وَنَحْنُ النَّاعِمَاتُ فَلاَ نَبْأَسُ، وَنَحْنُ الرَّاضِيَاتُ فَلاَ نَسْخَطُ، طُوبَى لِمَنْ كَانَ لَنَا، وَكُنَّا لَهُ». ح (2564)

وفي البَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَأَنَسٍ.

حَدِيثِ عَلِيٍّ حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

قلتُ: وقولُه حديث علي حديث غريب؛ لأنَّ الحديث إنّما يُعرف من حديث عثمان، وهو صحيح، وقد أخرجه قبل هذا الحديث وقال: حسن صحيح.

ومنها ما رواه من طريق: عَبدُ الوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ عَبدِ الرَّحمَنِ بْنِ إسحَاقَ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ سَعدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ القُرْآنَ وَعَلَّمَهُ». ح (2909)

هَذَا حَدِيثٌ، لاَ نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلى الله عَليه وسَلم إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبدِ الرَّحمَنِ بْنِ إسحَاقَ.

ومنها ما أخرجه من طريق: عَبدُ الوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ عَبدِ الرَّحمَنِ بْنِ إسحَاقَ، عَنِ القَاسِمِ بْنِ عَبدِ الرَّحمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم: «لَقِيتُ إِبْرَاهِيمَ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَقْرِئْ أُمَّتَكَ مِنِّي السَّلاَمَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ الجَنَّةَ طَيِّبَةُ التُّرْبَةِ، عَذْبَةُ المَاءِ، وَأَنَّهَا قِيعَانٌ، وَأَنَّ غِرَاسَهَا: سُبْحَانَ اللهِ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ، وَلاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ». ح (3462).

وفي البَابِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ.

هذا حديثٌ حسنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

قلتُ: ويُقال في هذا الحديث كما قيل في قبله.

ومنها ما أخرجه من طريق: أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبدِ الرَّحمَنِ بْنِ إسحَاقَ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ مُكَاتَبًا جَاءَهُ فَقَالَ: إِنِّي قَدْ عَجَزْتُ عَنْ كِتَابَتِي فَأَعِنِّي، قَالَ: أَلاَ أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ عَلَّمَنِيهِنَّ رَسُولُ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم، «لَوْ كَانَ عَلَيْكَ مِثْلُ جَبَلِ صِيرٍ دَيْنًا أَدَّاهُ اللهُ عَنْكَ، قَالَ: قُلِ: اللهُمَّ اكْفُفْنِي بِحَلاَلِكَ عَنْ حَرَامِكَ، وَأَغْنِنِي بِفَضْلِكَ عَمَّنْ سِوَاكَ». ح (3563).

هذا حديثٌ حسنٌ غَرِيبٌ.

حَدثنا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الأَسْوَدِ البَغْدَادِيُّ، قَالَ: حَدثنا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عَبدِ الرَّحمَنِ بْنِ إسحَاقَ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِيهَا أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم قَالَ: قُولِي: «اللهُمَّ عِنْدَ اسْتِقْبَالِ لَيْلِكَ، وَإِدْبَارِ نَهَارِكَ، وَأَصْوَاتُ دُعَائِكَ، وَحُضُورُ صَلَوَاتِكَ، أَسْأَلُكَ أَنْ تَغْفِرَ لِي». ح (3589).

هذا حديث غريب، إنَّما نعرفه من هذا الوجه، وحفصة بنت أبي كثير لا نعرفها، ولا أباها.

قلتُ: ومن الملاحظ أنَّ عامَّة أحاديثه في الفضائل، وغالب ما ضعفَّه النُّقاد بسبب نكارة أحاديثه.

(49) هذا وقد أعلَّ حديثين بسبب راوٍ واحد وهو النَّهاس بن قهم، وهما:

الأوَّل: ما أخرجه من طريق يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ نَهَّاسِ بْنِ قَهْمٍ، عَنْ شَدَّادٍ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم: مَنْ حَافَظَ عَلَى شَفَعَةِ الضُّحَى غُفِرَ لَهُ ذُنُوبُهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ البَحْرِ.

وَرَوَى وَكِيعٌ، وَالنَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ هَذَا الحَدِيثَ، عَنْ نَهَّاسِ بْنِ قَهْمٍ، وَلاَ نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ. انظر ح (467).

وأمَّا من أمثلة الرُّواة ممَّن أعلَّ حديثه بعبارة هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث فلان أو يقول وهذا حديث غريب إنما نعرفه من حديث فلان، وليس إسناده بالقوي، ولا يعيّن الرَّاوي نصًّا وإنما يشير إليه:

فمن ذلك ما أخرجه عن: مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الحَرَشِيُّ البَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ سَلْمِ بْنِ صَالِحٍ العِجْلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ البُنَانِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَنْ قَرَأَ إِذَا زُلْزِلَتْ عُدِلَتْ لَهُ بِنِصْفِ القُرْآنِ، وَمَنْ قَرَأَ قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ عُدِلَتْ لَهُ بِرُبُعِ القُرْآنِ، وَمَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ عُدِلَتْ لَهُ بِثُلُثِ القُرْآنِ»**[50].

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلاَّ من حديث هذا الشَّيخ الحسن بن سلم.

قلتُ: الحسن بن سالم البصري، هو: الْحَسَن بن سلم بن صالح العجلي البَصْرِيّ، ويُقال: الْحَسَن بْن سيار بْن صالح، ويُقال: حسن بْن صالح، ينسب إلى جَدِّه، ويُقال: غير ذلك.

وقال العقيلي وسماه الحسن بن مسلم..." عن ثابت مجهول في النقل وحديثه غير محفوظ وقد روي في قل هو الله أحد أحاديث صالحة الأسانيد من حديث ثابت وأما في إذا زلزلت وقل يا أيها الكافرون أسانيدها مقارب هذا الإسناد"[51].

ومن ذلك ما رواه التِّرمذي من طريق: عُثْمَان بْنُ وَاقِدٍ، عَنْ أَبِي نُصَيْرَةَ، عَنْ مَوْلًى لأَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ: **«مَا أَصَرَّ مَنْ اسْتَغْفَرَ وَلَوْ فَعَلَهُ فِي اليَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً»**[52].

قال أبو عيسى: وهذا حديث غريب إنَّمَا نعرفه من حديث أبي نصيرة، وليس إسناده بِالقَوِيّ.

قلتُ: تفرَّد به عثمان بن واقد، وهذا إسناد ليس بالقائم كما قال الترمذي عقب تخريجه للحديث، فمولى أبي بكر هنا لا يعرف، وعثمان بن واقد مختلف فيه، ضعَّفه أبو داود، ووثقه أحمد وابن معين[53].

ومن ذلك ما أخرجه من طريق: ابْنِ لَهِيعَةَ، عَنْ دَرَّاجٍ، عَنْ أَبِي الهَيْثَمِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ أَيُّ العِبَادِ أَفْضَلُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ القِيَامَةِ؟ قَالَ: «الذَّاكِرُونَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتُ». قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمِنَ الغَازِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: **«لَوْ ضَرَبَ بِسَيْفِهِ فِي الكُفَّارِ وَالمُشْرِكِينَ حَتَّى يَنْكَسِرَ وَيَخْتَضِبَ دَمًا لَكَانَ الذَّاكِرُونَ اللَّهَ كَثِيرًا أَفْضَلَ مِنْهُ دَرَجَةً»**[54].

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب إنَّمَا نعرفه من حديث دَرَّاج.

قلتُ: وظاهر أنَّ الترمذي أعلَّ الحديث بسبب ضعف درَّاج، وهو: دراج بن سمعان، يقَالَ: اسمه عَبْد الرَّحْمَنِ ودراج لقب، أَبُو السمح القرشي السهمي المِصْرِي القاص، مولى عَبد الله بْن عَمْرو بْن العاص.

الثَّاني: ما أخرجه من طريق مَسْعُودُ بْنُ وَاصِلٍ، عَنْ نَهَّاسِ بْنِ قَهْمٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلى الله عَليه وسَلم قَالَ: مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللهِ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ، يَعْدِلُ صِيَامُ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا بِصِيَامِ سَنَةٍ, وَقِيَامُ كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْهَا بِقِيَامِ لَيْلَةِ القَدْرِ. ح (758).

(50) السُّنن ح (2922)

(51) الضعفاء الكبير ترجمة (290).

(52) السُّنن ح (3559).

(53) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ترجمة (3870).

(54) السُّنن ح (3376).

وثقه ابن معين[55]، قَال أَبُو أَحْمَد بْن عَدِيّ: سمعت مُحَمَّد بْن حمدان بن سفيان الطرائفي، يَقُولُ: سمعت فضلك الرازي[56]، وذكر لَهُ قول يَحْيَى بن مَعِين فِي دراج أَنَّهُ ثقة، فقال فضلك: ما هو بثقة، ولا كرامة لَهُ[57].

وقال أبو داود: "سَمِعت أَحْمد سُئِلَ عَن دراج أبي السَّمْح قَالَ هَذَا روى مَنَاكِير كَثِيرَة وَفِي حَدِيث فِي إِسْنَاده دراج الشَّأْن فِي دراج"[58].

وقال النسائي: "ليس بالقوي"[59]، وقال مرَّة: "منكر الحديث"[60].

وقال عثمان الدارمي: " لَيْسَ بِذَاكَ وَهُوَ صَدُوق"[61].

وقال أبو حاتم: "في حديثه ضعف"[62]

وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عددا من الأحاديث المنتقدة على دراج وهذا أحدها: "وعامة هذه الأحاديث التي أمليتها مما لا يتابع دراج عليه وفيها ما قد روى عن غيره ومن غير هذا الطريق ولدراج، عنِ ابْن حر وأبي الهيثم، وابن حجيرة غير ما ذكرت من الحديث ويروي عن دراج عَمْرو بْن الحارث، وابن لَهِيعَة وحيوة بْن شريح وغيرهم ومما ينكر من أحاديثه بعض ما ذكرت"[63].
وكذلك ضعَّفه الدارقطني[64].

وخص أبو داود ضعفه بروايته عن أبي الهيثم كما هو الحال في هذا الحديث، حيث قال: "أحاديثه مستقيمة إلا ما كان عَن أبي الهيثم، عَن أبي سَعِيد"[65].

قلتُ: فهذا يدلُّ على أنَّ عبارات الترمذي في إعلال الأحاديث تتنوع، ومن أشهرها هذا القسم، وهو قوله: هذا حديث غريب، ويزيد أحيانًا غريب لا نعرفه إلَّا من حديث فلان، وهذا أخص وأدق في الإعلال، وأمَّا إذا قال: حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث فلان فالذي يظهر لي أنَّه يعني بالحسن حسن المتن حيث يروى من غير ما طريق يصح به المتن، والله أعلم.

ومن ذلك ما أخرجه التِّرمذي من طريق: أَبِي أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ طَهْمَانَ أَبُو العَلاَءِ الخَفَّافُ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعُ بْنُ أَبِي نَافِعٍ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: **«مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ: أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ العَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَقَرَأَ ثَلاَثَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِ سُورَةِ**

---

(55) تاريخ ابن معين -رواية الدارمي- (315).
(56) واسمه الفضل بن العباس أبو بكر الرازي الصايغ الحافظ، اشتهر باسم فضلك.
(57) الكامل لابن عدي ترجمة (647).
(58) سؤالات أبي داود لأحمد مسألة (259).
(59) الضعفاء والمتروكون للنسائي ح (187).
(60) رواه ابن حماد عنه. انظر الكامل في الضعفاء لابن عدي ترجمة (647).
(61) تاريخ ابن معين -رواية الدارمي- (315).
(62) في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: "في حديثه صنعة"، والصواب "في حديثه ضعف" انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال ترجمة (1797).
(63) الكامل في الضعفاء ترجمة (647)
(64) سؤالات الحاكم للدارقطني (261)، سؤالات البرقاني للدارقطني (142).
(65) انظر تهذيب الكمال ترجمة (1797).

الحَشْرِ وَكَّلَ اللَّهُ بِهِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ حَتَّى يُمْسِيَ، وَإِنْ مَاتَ فِي ذَلِكَ اليَوْمِ مَاتَ شَهِيدًا، وَمَنْ قَالَهَا حِينَ يُمْسِي كَانَ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ»[66].

هذا حديث غريب، لا نعرفه إلاَّ من هذا الوجه.

قلتُ: وفي إسناد هذا الحديث راويان ضعيفان، خالد بن طهمان، نافع بن أبي نافع، فأمَّا خالد بن طهمان، فهو: خالد بن طهمان السلولي، أَبُو العلاء الخفاف الكوفي، وهو خالد بن أَبي خالد، ضعَّفه ابن معين، وقال أبو حاتم محلَّه الصدق[67].

وأمَّا نافع بن أبي نافع، فالذي يظهر لي أنَّه نفيع أبو داود الاعمى، وليس نافع بن أبي نافع مولى أبي أحمد، فقد ذكر أبو حاتم أنَّ الذي يروي عن معقل بن يسار هو نفيع.

قال ابن حجر[68] عند ترجمة نافع بن أبي نافع: "... وأما الذي يروي عن معقل بن يسار فقد أفرده ابن أبي حاتم عن الراوي عن أبي هريرة، فقال: يروي عن معقل روى عنه أبو العلاء، وسئل أبي عنه، فقال: هذا أبو داود نفيع وهو ضعيف قلت وسيأتي في ترجمته بعد قليل وقد عرف اسم الراوي عنه من رواية الترمذي فإنه أخرج حديثه في فضائل القرآن من طريق أبي أحمد الزبيري عن أبي العلاء خالد بن طهمان عن نافع بن أبي نافع ولم ينسبه عن معقل بن يسار رفعه من قال حين يصبح أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وثلاث آيات من سورة الحشر وكل الله تعالى ألف ملك يصلون عليه حتى يمسي الحديث، وقال: حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، انتهى. ولم يصفه إلا بنافع بن أبي نافع، وكذلك أخرجه الدارمي في مسنده عن أبي هريرة من طريق أبي أحمد الزبيري، وأخرج الحليمي في مسنده عن أبي أحمد الزبيري ثلاثة أحاديث، أحدها هذا الحديث ووصفه في الجميع بنافع بن أبي نافع حسب وخالد بن طهمان الذي دلس أبا داود كنيته فسماه بما لم يشتهر به وكناه فيه، فقال: وهو معدود فيمن اختلط؛ فظهر من هذا أن نافع بن أبي نافع اثنان، وقال الذهبي في الميزان: نافع بن أبي نافع عن معبد لا يعرف هو أبو داود نفيع"[69].

ونفيع، وهو: نُفَيْعُ بْنُ الْحَارِثِ الْهَمْدَانِيُّ، أَبُو دَاوُدَ الأَعْمَى الْكُوفِيُّ الْقَاصُّ -تقدَّمت ترجمته-[70]، وهو متروك بالاتفاق.

فتبيَّن جليًّا بعد هذا العرض أنَّ الترمذي -رحمه الله- لا يفرّق بين رواة أحاديث الفضائل، وغيرها من الأبواب سواء في الأحكام أو غيرها، وإن وجد ذلك فإنمَّا يعود لاجتهاده -رحمه الله- في ثبوت المتن من غير هذا الوجه، أو لعدم ضعف الرَّاوي عنده خاصَّة، أو لعدم وقوفه على حال الرَّاوي، أو لغير ذلك من الأسباب التي تكون غالبًا سببًا في اختلاف الأئمَّة في قبول الأحاديث أو ردها، ومن المعلوم أنَّ للترمذي منهجًا خاصًا في قبول الأحاديث وردها بحسب العمل فيها وعدمه، ونكارتها وعدمها، وقد تقدَّم الكلام على ذلك في مقدِّمة هذا الفصل، والله أعلم.

---

(66) السُّنن ح (2922).
(67) تاريخ ابن معين -رواية الدوري- مسألة (1606)، الضعفاء الكبير للعقيلي ترجمة (415)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ترجمة (1521)، الكامل في الضعفاء لابن عدي ترجمة (581)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ترجمة (1622).
(68) ولم أقف على كلام أبي حاتم حيث في المطبوع بياض عند الترجمة الثانية حيث ترجم لنافع بترجمتين كما ذكر ابن حجر أنَّه فرَّق بينهما.
(69) تهذيب التهذيب ترجمة (739).
(70) عند الحديث الخامس والسبعون.

ومن ذلك إعلاله لحديث رافع بن خُديج قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **«العَامِلُ عَلَى الصَّدَقَةِ بِالحَقِّ كَالغَازِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ»:**

وقد أخرجه من طريقين، حيث قال: حدثنا أحمد بن منيع، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا يزيد بن عياض، عن عاصم بن عمر بن قتادة (ح) وحدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا أحمد بن خالد، عن محمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن رافع بن خديج.

قال أبو عيسى: "حديث رافع بن خديج حديث حسن".

ويزيد بن عياض ضعيف عند أهل الحديث، وحديث محمد بن إسحاق أصح.

قلت: فنصَّ الترمذي -رحمه الله- على ضعف إسناد الحديث من طريق يزيد بن عياض؛ لضعفه، وقدم حديث أبي إسحاق عليه.

وكذلك تضعيفه لحديث: **«مَنْ صَلَّى بَعْدَ المَغْرِبِ سِتَّ رَكَعَاتٍ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيمَا بَيْنَهُنَّ بِسُوءٍ عُدِلْنَ لَهُ بِعِبَادَةِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً»**، لضعف أحد رواته.

قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث زيد بن الحباب، عن عمر بن أبي خثعم.

وسمعت محمد بن إسماعيل: يقول: عمر بن عبد الله بن أبي خثعم منكر الحديث وضعفه جدا.

ومن ذلك أيضًا إعلاله لحديث: **«بَرَكَةُ الطَّعَامِ الوُضُوءُ قَبْلَهُ وَالوُضُوءُ بَعْدَهُ»**[71]، حيث قال: لا نعرف هذا الحديث إلَّا من حديث قيس بن الرَّبيع، وقيس بن الرَّبيع يُضَعَّفُ في الحديث.

❖ **وأمَّا ما جاء من إعلال أبي عبد الرحمن النَّسائي لبعض أحاديث الفضائل التي أخرجها؛ بسبب ضعف أحد رواة الإسناد، فمن ذلك:**

إعلاله لحديث أُمِّ حَبِيبَةَ، مرفوعًا: **«مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ، أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ وَاثْنَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَاثْنَتَيْنِ قَبْلَ الْعَصْرِ، وَاثْنَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَاثْنَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ»**، بضعف أحد رواته وهو فليح بن سليمان؛ حيث قال عقب إخراجه للحديث: "فليح بن سليمان ليس بالقويّ".

وكذلك أعلَّ أحد طرق حديث طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«عَشْرَةٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ، وَإِعْفَاءُ اللِّحْيَةِ، وَالسِّوَاكُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ»** قَالَ مُصْعَبٌ: وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَضْمَضَةَ.

حيث أخرجه من طريقين الأوَّل من رواية إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«عَشْرَةٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ، وَإِعْفَاءُ اللِّحْيَةِ، وَالسِّوَاكُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ»**، قَالَ مُصْعَبٌ: وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَضْمَضَةَ.

---

(71) ح (1846).

والطريق الثَّاني من رواية مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ طَلْقًا يَذْكُرُ: **«عَشْرَةٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: السِّوَاكُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَأَنَا شَكَكْتُ فِي الْمَضْمَضَةِ»** [72].

ثمَّ أخرجه من طريق قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، قَالَ: **«عَشْرَةٌ مِنَ السُّنَّةِ: السِّوَاكُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَالْمَضْمَضَةُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَتَوْفِيرُ اللِّحْيَةِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ، وَالْخِتَانُ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ وَغَسْلُ الدُّبُرِ»**، قال أبو عبد الرَّحمن: «وحديث سليمان التَّيْمِيّ وجعفر بن إياس أشبه بالصَّوَاب من حديث مصعب بن شيبة، ومصعب منكر الحديث».

فضعَّف رواية مصعب بن شيبة؛ لما ذكره من زيادات لم تذكر في الروايتين الأوليين، وهذا هو غالب إعلاله لأحاديث الكتاب عمومًا، سواء في الباب أو غيره، بأن يذكر الروايات المختلف فيها، ثمَّ يذكر علَّة الضعيف منها[73].

ومن ذلك تضعيفه لإسناد حديث: «إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةً لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ قَائِمٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ» قُلْنَا: يُقَلِّلُهَا.

فضعَّف إسناد الحديث بسبب أيوب بن سويد؛ فقال: لا نعلم أحدا حدث بهذا الحديث غير رباح، عن معمر، عن الزهري، إلا أيوب بن سويد، فإنه حدث به عن يونس، عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، وأيوب بن سويد متروك الحديث[74].

([72]) الأحاديث من (5040-5043).

([73]) وعلى هذا أمثلة كثيرة، منها: إيراده لحديث: سَعِيدُ بْنُ سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو، مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُطَّلِبِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا دَعَا قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ، وَالْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَالْبُخْلِ وَالْجُبْنِ، وَضَلَعِ الدَّيْنِ، وَغَلَبَةِ الرِّجَالِ» قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «سَعِيدُ بْنُ سَلَمَةَ شَيْخٌ ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا أَخْرَجْنَاهُ لِلزِّيَادَةِ فِي الْحَدِيثِ»، وقد أخرج قبله حديثًا لِمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَالْهَرَمِ وَالْبُخْلِ وَالْجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ».

وانظر حديث (5677)، وما بعده.

([74]) والحديث ثابت من طرق أخرى عن أبي هريرة، وقد أخرجه النَّسائي نفسه قبل هذا الحديث بإسناد صحيح، والمقصود إعلاله للحديث بهذا الإسناد.

المبحث الثَّاني: الإعلال بجهالة الرَّاوي.

تقدَّم الكلام على أنَّ من أسباب ضعف الرَّاوي جهالة حاله، وذلك بأن لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح معين.

والمشهور أنَّ جهالة الرَّاوي تنقسم إلى قسمين:

1. **مجهول العين:** من لم يَرْوِ عنه غير واحد ولم يُوثَّق.
2. **مجهول الحال:** من روى عنه راويان فأكثر ولم يُوثَّق.[75].

وذلك لعدم معرفة أحوالهم في العدالة والضبط.

ومن الأمثلة التي جاءت عن أصحاب السُّنن، ما أخرجه الترمذي من حديث أنس ﷺ، مرفوعًا: **«إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبًا، وَقَلْبُ الْقُرْآنِ يس، وَمَنْ قَرَأَ يس كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِقِرَاءَتِهَا قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ عَشْرَ مَرَّاتٍ».**

فقد ساق بإسناده عن الحسن بن صالح، عن هارون أبي مُحَمَّد، عن مقاتل بن حيَّان، عن قتادة، عن أنس، به.

قال أبو عيسى: "هذا حديث غَرِيبٌ لا نعرفه إلَّا من حديث حميد بن عبد الرَّحمن، وبالبَصْرة لا يَعْرِفُون من حديث قتادة إلَّا من هذا الوجه، وهارون أبو محمد شَيْخٌ مَجْهُول"[76].

ومنها ما أخرجه في (بَابِ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ القُرآن)، من طريق الحارث الأَعْوَرِ، قال: مَرَرْتُ فِي المَسْجِدِ، فَإِذَا النَّاسُ يَخُوضُونَ فِي الأَحَادِيثِ، فَدَخَلْتُ عَلَى عَلِيٍّ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، أَلاَ تَرَى النَّاسَ قَدْ خَاضُوا فِي الأَحَادِيثِ، قَالَ: أَوَقَدْ فَعَلُوهَا؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: أَمَا إِنِّي قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم يَقُولُ: **«أَلاَ إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ، فَقُلْتُ: مَا المَخْرَجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: كِتَابُ اللهِ، فِيهِ نَبَأُ مَا كَانَ قَبْلَكُمْ، وَخَبَرُ مَا بَعْدَكُمْ، وَحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ، هُوَ الفَصْلُ، لَيْسَ بِالهَزْلِ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللهُ، وَمَنِ**

([75]) وهذا رأي ابن حجر. انظر نزهة النظر (125-126)، وأمَّا الخطيب البغدادي فيرى أنَّ المجهول هو: كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء، ومن لم يعرف حديثه إلا راو واحد. الكفاية (111).

وأمَّا ابن الصلاح، فجعلهم ثلاثة أقسام. فقال: (أحدها): المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعا، وروايته غير مقبولة عند الجماهير على ما نبهنا عليه أولا.

الثاني: المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة، وهو عدل في الظاهر، وهو المستور، فقد قال بعض أئمتنا: " المستور من يكون عدلا في الظاهر، ولا تعرف عدالة باطنه ".

الثالث: المجهول العين، وهو ما عرَّفه الخطيب حيث نقل تعريفه عند هذا القسم. مقدمة ابن الصلاح (111-112).

بينما يذهب ابن حبان إلى أن الجهالة منحصرة في عين الراوي فمن انتفت عنه جهالة عينه فهو على العدالة إلى أن يثبت عكس ذلك، وكلامه هذا مبني على مذهبه في إثبات العدالة.

يقول ابن حبان: "فكل من ذكرته في كتابي هذا إذا تعرى خبره عن الخصال الخمس التي ذكرتها فهو عدل يجوز الاحتجاج بخبره؛ لأن العدل من لم يعرف منه الجرح ... فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يتبين ضده.

والصفات الخمس، هي: أن يكون فوق الشيخ الذي ذكره رجل ضعيف لا يحتج بخبره، أو يكون دونه رجل واهٍ لا يجوز الاحتجاج بروايته، أو يكون مرسلاً فلا يلزم به حجة، أو يكون متقطعاً، أو يكون في الأسناد رجل مدلس. انظر الثقات لابن حبان (13/1)، ولم يرتضي ذلك أكثر المحققين. انظر لسان الميزان (14/1).

([76]) انظر السنن ح (2887).

ابْتَغَى الهُدَى فِي غَيْرِهِ، أَضَلَّهُ اللهُ، وَهُوَ حَبْلُ اللهِ المَتِينُ، وَهُوَ الذِّكْرُ الحَكِيمُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ المُسْتَقِيمُ، هُوَ الَّذِي لاَ تَزِيغُ بِهِ الأَهْوَاءُ، وَلاَ تَلْتَبِسُ بِهِ الأَلْسِنَةُ، وَلاَ يَشْبَعُ مِنْهُ العُلَمَاءُ، وَلاَ يَخْلَقُ عَنْ كَثْرَةِ الرَّدِّ، وَلاَ تَنْقَضِي عَجَائِبُهُ، هُوَ الَّذِي لَمْ تَنْتَهِ الجِنُّ إِذْ سَمِعَتْهُ, حَتَّى قَالُوا: {إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ} مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ, وَمَنْ دَعَى إِلَيْهِ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»، خُذْهَا إِلَيْكَ يَا أَعْوَرُ(77).

حيث أخرجه بإسناده فقال: حَدَّثنا عبد بن حميد، قال: حدثنا حُسَيْن بن علي الجُعْفِيُّ، قال: حدثنا حمزة الزَّيَّاتُ، عن أبي المخْتَار الطَّائِيِّ، عن ابن أخي الحارث الأَعْوَرِ، عن الحارث، به.

قال أبو عيسى: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمْزَةَ الزَّيَّاتِ، وَإِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ، وَفِي حَدِيثِ الحَارِثِ مَقَالٌ.

(77) ح (2906).

الخَـاتِمَـةُ، وفيـهـا:

❖ **أَهَمُّ النَّتَائِجِ والتَّوْصِيَات:**

اتَّضَح لي من خلال دراسة أحاديث فضائل الأعمال في السُّنن الأربع عدد من النَّتائج أوجزها فيما يلي:

أوّلًا: علوا منزلة السُّنن الأربع ومكانتها بين كتب السُّنَّة النَّبويَّة، فقد احتوت أصول أحاديث الأحكام، كما لم يُغفل مؤلفيها بقيَّة مرويات الأبواب الأخرى ومنها أحاديث فضائل الأعمال.

ثانيًا: انتقاء أصحاب السُّنَنِ الأربعة لأحاديث الباب، وقد ذكرت لهذا الأمر عدَّة شواهد في الفصل الأوَّل، عند بحث شروط أصحاب السُّنَنِ الأربع في درجة الرواة، إلاَّ أنَّ ابن ماجه -رحمه الله- له منهج خاص تميَّز به عن سائر أصحاب السُّنَنِ فهو يخرج ما وقف عليه في الباب من أحاديث، وغالبًا أنَّه يبدأ بالأصح، وهذا ظاهر لمن تأمَّل منهجه.

ثالثًا: أنَّ أئمَّة الحديث قد سلكوا منهجا واحدًا مطردًا في نقد المرويات وتعليلها، ممَّا يدل على اتحادهم في المشرب، وأمَّا تخريجهم للأحاديث في كتبهم فهو بحسب شرط كل مؤلف ومقصده من تأليفه للكتاب، لذا نجد التباين في تخريج أحاديث الأبواب قلة وكثرة، وصحة وضعفا.

رابعًا: يتَّضح لنا من خلال النَّظر لوسائل كشف الأئمّة لعلل الحديث أنَّ نظرهم يتركز على أمرين:

الأوَّل: بلاغة المتن.

الثَّاني: صحة الإسناد.

وهو أمر ظاهر جَلِيّ؛ حيث أنَّهما ركنا الحديث النَّبوي وركيزته التي ينبني عليها، لكن كثيرا من الأخطاء تقع في الاكتفاء بالثّاني دون الأوَّل وهو الأهم، فكون ظاهر الإسناد صحيح لا يعني سلامته من الخطأ والوهم سواء كان ذلك بقصد أو غير قصد، فإدخال حديث بحديث، أو لزوم الجادَّة، أو الوهم وغيرها من الأخطاء غير المقصودة يقع فيها الكبار من المحدِّثين فضلًا عن سواهم من سائر الثِّقات، لكنك ما إنْ ضممت لهذا النَّظر في الإسناد سلامة المتن من المخالفة والنَّكارة في ألفاظه فإنك ستنتهي غالبًا إلى حكم صحيح كما هو الحال في عصر النَّقد.

خامسًا: نجد أنَّ حفظ السُّنَّة النَّبَويَّة وهو من أعلى الخصائص التي خصَّ الله ﷻ أمَّة محمد ﷺ تتناقلها الهمم من قرن إلى آخر، فكل زمان يقيض الله ﷻ من يقوم بخدمة سُنَّة نبيّه ﷺ ويذود عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وهو أمر يُظهر الإعجاز الإلهي حيث تجد الإمام من علماء هذا الفن يفني عمره بالرحلة والطّلب والتفتيش والبحث ابتغاء معرفة ما صح من حديث المصطفى ﷺ ممّا هو دخيل عليه، ليس له قصد إلَّا التقرّب لله ﷻ بهذا العمل، وممَّا يلفت الانتباه ذلك الشَّغف والحبِّ الذي يملأ قلوب

متناقلي هذا الفن، فتجدهم يتابرون في حفظ الأسانيد ومتونها فقد يقضي أحدهم الوقت الطَّويل في مذاكرته أقرانه لا يصرفهم عن ذلك غرض من أغراض الدُّنيا وملذَّاتها، فسبحان من غرس هذه المحبَّة في حَفَظَة سُنَّة نبيِّه ﷺ.

۞ أهم التَّوْصِيات:

1. التّأكيد على أهميَّة العناية بالتُّراث النّقدي للمحدِّثين، والسَّير على خطاهم من خلال كثرة القراءة والاطلاع على ما كتبوه ونُقَلَ عنهم، ومشاركتِهِم همَّ حفظِ السُّنّة الذي كان الدافع الأكبر لبذل تلك الجهود الجبّارة التي أثمرت قواعد ومسائل متقنة نتفيؤ ظلالها إلى هذا الزَّمن.

2. أهميَّة دراسة أحاديث الأبواب دراسة نقديَّة على منهج أئمَّة الحديث وتقديمها لغير المختصين؛ ليتمكنوا من الاحتكام إليها والعمل بها، فكثيرًا ما يطالب طلبة العلم من غير أهل الفن بتقديم دراسة مكتملة لأحاديث باب معيَّن لحاجتهم إليها، وهذا ملحظ مهم يجدر بأهل الحديث العناية به.

3. ضرورة التَّنْويه في كلِّ مناسبة للدِّراسات النَّقديَّة على أهميَّة النَّظر للرِّواية الحديثيَّة نظرة شاملة، وعدم النَّظر الفردي لكلِّ إسناد للحديث على حدة، حيث أدَّى هذا المنهج إلى تعارض كثير من النَّتَائِج والأَحْكام بين الأئمّة المتقدِّمين والباحثين بعدهم، ممَّا يولد نوعًا من الاختلاف المذموم، فالسُّنَّة النَّبَويَّة لا يُحتمل أن تكون مجالًا لمثل هذه الاختلافات، بل يجب التَّحري والتدقيق قبل قبول الرِّواية، وإعمال القواعد النَّقديَّة التي رسمها لنا الأئمَّة حيث بها يُصان الحديث عن الخطأ والزَّلل.

4. التَّأكيد على بذل جهود أكبر في الدِّراسات الحديثيَّة، سواءً بالبحث العلمي والكتابة فيه، أو من خلال التَّطبيق العملي لحث المسلمين على إتّباع سُنَّة نبيُّهم ﷺ قولاً وعملا، ومن هذا نشر السنّة الصّحيحة وردّ الضّعيف منها، فهذا هو الهدف الأسمى الذي من أجْلِهِ أوجدت هذه الدّراسات، فزكاة هذا العلم العمل.

هذا ما تيسَّر جمعه وإعداده لهذا البحث، وأهم النَّتَائِج التي توصَّلتُ إليها، سائِلًا المولى عزَّ وجل أن أكون قد وفِّقت في هذا العمل، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وصلى الله على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبة أجمعين.

فهرس المحتويات

المقدمة 1245
❁ **خُطَّةُ الدِّراسَةِ:** 1248
❁ **التَّعريفُ بفضَائِلِ الأَعْمَال:** 1249
□ **المبحث الأوَّل: الإعلال بضعف الرَّاوي:** 1250
□ **المبحث الثَّاني: الإعلال بجهالة الرَّاوي.** 1270
❁ **الخَـاتِمَـةُ:** 1272